المبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات والصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR) لعام 2020

المعيار الذهبي للتنظيم الرقمي

يتطلب دعم الاقتصاد الرقمي من أجل تحقيق النمو المستدام وضمان استمرارية الخدمات والأعمال، بما في ذلك في أوقات الأزمات، أن يجد المنظمون وواضعو السياسات توازناً مناسباً بين الإجراءات التيسيرية لتعزيز التحول الرقمي والتوصيلية ميسورة التكلفة، مع ضمان تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية على المدى الطويل. وبالتالي، فإن توفر نظام إيكولوجي تنظيمي وتكيفي ومرن وتعاوني ومناسب للغرض منه ضروري لازدهار الأسواق الرقمية المفتوحة والتنافسية إلى جانب تقديم نتائج إيجابية للمستهلكين وتوفير الأساس للتحول الرقمي.

وقد أظهرت لنا جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) أن توفير التوصيلية للجميع أمر أساسي للأنشطة الاقتصادية ورفاه المواطنين، وأنه لا يمكن لمجموعة واحدة من أصحاب المصلحة التغلب على التحديات الرقمية الرئيسية. وكما أبرز الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش لدى إطلاقه خارطة الطريق للتعاون الرقمي "إن التعاون الرقمي الفعّال مفيد لتحقيق المستقبل الذي نصبو إليه والأهداف الطموحة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030".

نحن، المنظمين المشاركين في الدورة العشرين للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات، ندرك أنه لا يوجد نموذج واحد وشامل لأفضل الممارسات وأن الأنماط التنظيمية للاقتصاد الرقمي الموصول ستتوقف أساساً على الظروف المحلية مع التصدي للتحديات الإقليمية والعالمية، ولا سيما الآن في الوقت الذي نسعى فيه جاهدين لإعادة بناء العالم بشكل أفضل باستخدام التكنولوجيات الرقمية في جميع المجالات.

ونتفق على أن بإمكاننا أن نستنير ونسترشد بالتجارب القُطرية في سعينا إلى التميز التنظيمي تحقيقاً لمنفعة الجميع. ولقد قمنا بتحديد وإقرار هذه المبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات التنظيمية لوضع المعيار الذهبي للتنظيم الرقمي. وتذكيراً بسلسلة المبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات منذ عام 2003 والتي تتجلّى فيها المبادئ والخبرات التنظيمية الراسخة والممارسات المجرَّبة والمختبرة، ينصب تركيزنا على النُهُج والأدوات الجديدة والجريئة والمبتكرة والرائدة من أجل التحول الرقمي.

إظهار القيادة في مجال الفكر التنظيمي من أجل التحول الرقمي

مع التسليم بأن التنظيم الرقمي ستقوده المبادئ الأساسية لتصميم السياسات الواردة في المبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات الصادرة عن الندوة لعام 2019 بشأن حث الخطى نحو تحقيق التوصيلية الرقمية للجميع، قمنا بتحديد الأسس التالية لوضع أطر تنظيمية سليمة وصالحة للمستقبل من أجل التصدي لتحديات التحول الرقمي في أعقاب الأزمات العالمية وما بعدها.

- **الاستراتيجيات التنظيمية للتكنولوجيا الرقمية**: ينبغي للمنظمين أن يحددوا مبررات واضحة لكيفية وسبب اتخاذ القرارات والغاية منها والأهداف المحددة زمنياً وآليات المراقبة من أجل التنفيذ الفعّال. وينبغي أن تتناول الأولويات الاستراتيجية التوقعات في الأجلين القصير والمتوسط للأسواق الوطنية والعالمية، مع استراتيجيات طويلة الأجل تأخذ بعين الاعتبار سياسة حكومية مناسبة ونهجاً منسقاً بين جميع أصحاب المصلحة والنهوض بالاستراتيجيات الإنمائية الإقليمية، حسب الاقتضاء.
- **دمج الاستدامة في الأطر التنظيمية**: يلزم إعادة النظر في نهج السياسات المتبع في مجال التكنولوجيا وتوسيع نطاقه ليشمل الدورة الكاملة للتكنولوجيات والخدمات الرقمية بدءاً من التفكير في المنتجات الرقمية إلى نشرها وإلى إعادة تدويرها. وينبغي مراعاة الجوانب البيئية في كل مرحلة من مراحل إطار تنظيمي متكامل ومتسق يغطي قضايا تمتد

من البصمة الكربونية للحوسبة السحابية إلى إدارة المخلفات الإلكترونية وإلى رقمنة عمليات القطاعات الاقتصادية. لذلك ينبغي أن يصبح التعاون التنظيمي مع المنظمين في القطاعات الاقتصادية الأخرى هو القاعدة.

- **تعظيم الفوائد مع تقليل أضرار التكنولوجيات الرقمية إلى أدنى حد ممكن:** ينبغي لواضعي السياسات والمنظمين تصميم أطر تنظيمية لتمكين الابتكار مع السيطرة على الأضرار، واستخدام البيانات والتكنولوجيات الرقمية لتحسين كفاءة الخدمات الحكومية وفعاليتها، والعمل معاً على وضع وتعزيز المعايير الإقليمية والعالمية التي تتيح زيادة استخدام التكنولوجيات.
- **عملية تنظيمية مفتوحة وشاملة وشفافة:** نؤكد ضرورة توجيه التنظيم الرقمي نحو تعزيز الشفافية والأخلاقيات والثقة في جميع مراحل العملية التنظيمية. وينبغي أن تشجع عملية اتخاذ القرار التنظيمي المشاركة الواسعة لأصحاب المصلحة، بما في ذلك أصحاب المصلحة من دوائر الصناعة والمجتمع المدني والحكومات المحلية، من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية. وفي جميع مراحل العملية، ينبغي أن تتقاسم الكيانات الخاضعة للتنظيم والهيئات التنظيمية المسؤولية عن وضع القواعد والمبادئ التوجيهية ومراقبتها وتنفيذها.
- **أشكال وأساليب متعددة للتنظيم:** ينبغي للتنظيم الرسمي أن يفسح مجالاً كافياً للتنظيم الذاتي ونماذج التنظيم المختلط والتعاوني وآليات الرقابة لإنفاذ القانون. ويتسع مجال الأدوات والتدابير العلاجية المتاحة للهيئات التنظيمية للنظر فيها، والتي تبدأ بالحوافز والمكافآت مروراً بالإعفاء وصولاً إلى الالتزامات المستهدفة. وتحتاج القضايا الجديدة إلى نهج حديثة، كما أن المظلة التنظيمية توسعت لتغطي بيئات التجارب التنظيمية والأطر الأخلاقية وخرائط طريق التكنولوجيا وتقييم الأثر التنظيمي والبحث متعدد المجالات ومحاكاة البيانات الضخمة عند استكشاف أكثر الاستجابات التنظيمية توازناً وتناسباً ونزاهة. وما الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والتضليل الإعلامي على الخط إلا عينة من القضايا المعقدة التي تنتظر العلاج.
- **الإدارة الرشيدة والمؤسسات الفعّالة مع وجود الآليات المناسبة من أجل نهج التنظيم التعاوني:** يعد التصميم المؤسسي أمراً رئيسياً، وينبغي للهيئات التنظيمية أن تتمتع بالسلطات المناسبة والاستقلال التام عن الأطراف الفاعلة في السوق فضلاً عن صناع القرار الوطنيين والتأثيرات السياسية. وعليها التصرف بنزاهة وأن تكون قادرة على اتخاذ قرارات موضوعية مواكبة للمستقبل والتعاون مع القطاعات لتعزيز التحول الرقمي. ومن شأن ذلك أن يمهد الطريق أمام المشاركة المبدئية لجميع أصحاب المصلحة في السوق والتعاون بين القطاعات. ويجب أن تتمتع المؤسسات الفعّالة بالصلاحيات المناسبة والتمويل الكافي والقدرات الجيدة من حيث الموظفين. وينبغي الارتقاء بكفاءات الموظفين باستمرار مع الالتزام في الوقت نفسه بمبادئ الإدارة الرشيدة، بما في ذلك المساءلة والشفافية.
- **النهج القائم على الشواهد:** تؤدي الشواهد والبيانات إلى اتخاذ قرارات تنظيمية مستنيرة وتساعد على تحديد القضايا التنظيمية الناشئة. وتمكن البيانات والتحليلات الهيئات التنظيمية أيضاً من تحديد ما إذا كانت بعض التدخلات والقرارات التنظيمية المحددة مبررة بالإخفاقات السوقية، وتوجهها من أجل تحديد النتائج التنظيمية المرغوبة وخيارات السياسة العامة لتحقيقها. ومن شأن تعزيز وظيفة المراقبة والتقييم لدى الهيئات التنظيمية ودمجها بالتعاون مع الوكالات المختصة الأخرى أن يسهل جهود تحسين التنظيم ويضمن تحقيق التنظيم للأهداف المتوخاة منه بأكثر السبل فعالية وكفاءة، خاصة فيما يتعلق بقدرة الشبكات على الصمود وزيادة سعات وتغطية الشبكات على حد سواء دون فرض أعباء غير متناسبة أو مفرطة أو متداخلة على السوق.
- **لا توجد قاعدة جامدة:** ينبغي مراجعة الأطر التنظيمية بانتظام للتأكد من أنها تفي بالغرض دائماً. وقد يتعين تكييف الأطر التنظيمية للتأكد من أنها تفي بأهداف السياسة العامة باستمرار في بيئة رقمية متطورة. وإلغاء القواعد التي لم يعد هناك مبرر لوجودها أمر هام شأنه شأن اعتماد قواعد استشرافية.

محركات الإجراءات التنظيمية: الشمولية وسرعة الاستجابة والقدرة على الصمود

الاعتماد المتزايد على البنية التحتية الرقمية من جانب الاقتصادات الوطنية والمواطنين مصحوباً باحتمال وقوع حالات طوارئ عالمية جديدة، يعني أن على الهيئات التنظيمية تحويل التركيز لما هو أبعد من التنظيم داخل الأطر القطاعية التقليدية، إلى أطر تنظيمية تكيفية وتعاونية وقائمة على النتائج ومحايدة تكنولوجياً.

ونوصي بأن يقوم التنظيم الرقمي على المتجهات التالية بحيث يمكن للتحول الرقمي الكشف عن كامل إمكاناته.

- **المستهلكون هم المواطنون والمرضى والطلبة وعائلاتنا:** مصلحة المستهلك والنزاهة من الأمور المحورية في التنظيم الرقمي، وينبغي اتخاذ جميع القرارات التنظيمية مع وضع المستهلكين في الاعتبار، بدءاً من التدخلات التدريجية مروراً بتوفير تجربة سلسة على الخط للوصول إلى قنوات فعّالة من أجل الإنصاف، بما في ذلك من خلال هيئات الدفاع عن المستهلكين، وصولاً إلى توعية المستهلكين بالإصلاحات القانونية.

- **التركيز على الأعمال:** ينبغي استخدام التنظيم الرقمي كرافعة لتنمية فرص الأعمال التي تصب في الاقتصاد الرقمي لجميع مشارب وأحجام الجهات الفاعلة في السوق، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة (SME). ويجب أن تدمج النهج السياساتية التكنولوجيا الرقمية في صميم استراتيجيات التنمية المحلية والوطنية والإقليمية، إن أمكن، لتحفيز الاقتصاد وتنفيذ الأعمال وتحقيق قيمة في القطاعات الواعدة، مع تعزيز أوجه التآزر بين القطاعات إضافةً إلى **التوصيلية والرقمنة للشركات الصغيرة والمتوسطة.**
- لا يلزم التنظيم إلا عندما يكون هناك **مسوغ سياساتي عام لتنظيم** خدمة ما، سواء من خلال توسيع نطاق القواعد والأطر التنظيمية القائمة أو وضع الجديد منها. وفي حالة عدم وجود مسوغ سياساتي عام، ينبغي للهيئات التنظيمية وواضعي السياسات إفساح المجال للمنافسة كي تعمل بحرية.
- **حماية البيانات:** من شأن وجود قواعد واضحة وقوية وقابلة للإنفاذ لإدارة البيانات أن يوفر حجاباً مناسباً لحماية المستهلك الرقمي مع توفير إطار بناء يمكن التنبؤ به لتنفيذ الأعمال الرقمية. ويمكن لأحدث البروتوكولات والآليات التنظيمية أن تقطع شوطاً لا بأس به في زيادة الثقة في النظام الإيكولوجي الرقمي، مثل الالتزام بالامتثال للمتطلبات المتعلقة بالنفاذ إلى البيانات غير الشخصية المحتفظ بها في المنصات الرقمية، وشفافية بعض الخوارزميات الأساسية التي تستعملها الخدمات الرقمية، وإمكانية نقل البيانات الضرورية للمنصات القائمة وقابلية التشغيل البيني للسطوح البينية لبرمجة التطبيقات (API) وصيانتها.
- **إعادة صياغة تعاريف الأسواق:** يمكن للهيئات التنظيمية تحديد تحديات إدارية وأهداف جديدة نظراً إلى أن الخدمات المقدمة على صعيد عالمي تقدم أيضاً على الصعيد المحلي. ويمكن لظهور منصات رقمية عالمية أن يؤدي إلى توسيع نطاق الأسواق لما هو أبعد من قطاع الاتصالات الإلكترونية. ويمكن تصميم نماذج جديدة للتنظيم المسبق لهذه المنصات للحفاظ على توفير إنترنت مفتوحة على كل المستويات، من النفاذ إلى الخدمات مروراً بأجهزة المستعملين وصولاً إلى توليد المحتوى. وتنفيذاً لذلك، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لعدم استخدام التنظيم إلا في المكان والزمان الضروريين، وتفضيل التدابير الوقائية، لأقصى قدر ممكن.
- **توفير التوصيلية المفيدة للجميع**: ستقلص الاستراتيجيات الهادفة والمبتكرة لزيادة النفاذ الشامل إلى النطاق العريض وخفض تكاليف الاتصالات من الفجوات بين السواق الوطنية، وتعالج أيضاً الثقة والأمن والسلامة فيما يخص البنى التحتية والخدمات. ويمكن للمبادرات التنظيمية أن تساهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال سد الفجوات الرقمية بصورة أسرع، ليس فقط فيما يتعلق بعدم التكافؤ في النفاذ إلى البنى التحتية ولكن أيضاً فيما يتعلق بمحو الأمية الرقمية والمحتوى المفيد وتوفير الفرص. والتوصيلية الرقمية المفيدة أداة لتحقيق التكافؤ من شأنها سد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، مثل الفجوات في مجالات التعليم والصحة والشؤون المالية، وذلك بشرط الاعتراف بها كحق عالمي.
- **ثمينة كالذهب:** تزيد آليات زيادة تسهيل الدخول إلى الأسواق وتبسيط القواعد والمعايير التنظيمية من الثقة في الإدارة التنظيمية وتسهل من ضخ تدفقات الاستثمارات الجديدة ودخول الأطراف الفاعلة الجديدة عبر الصناعات والحدود وبناء بنى تحتية كافية ومفتوحة وقادرة على الصمود. وقد أثبتت نظم منح التصاريح العامة وآليات السوق التي تتسم بالكفاءة والفعالية لإدارة الطيف والتشارك في البنى التحتية وقوانين المنافسة العامة قدرتها كمحفزات للتحول الرقمي وأنها لا تزال تمثل الأساس لعمليات التنظيم في المستقبل.

وعقب وقوع الأزمة العالمية لفيروس كورونا (COVID-19)، قد يتطلب الأمر إعادة مواءمة للسياسات العامة والاجتماعية وإعادة تحديد للأنماط التنظيمية.

ونرى أن بإمكان التنظيم الرقمي تعزيز تأهب الأسواق الرقمية لمواجهة الأحداث وحالات الطوارئ غير المتوقعة والوفاء بالتوقعات على الرغم من الصعاب، وتحديداً من خلال الإصلاحات المستهدفة التالية.

- **توفير إطار مرن للمنافسة في الأسواق الرقمية:** لضمان المنافسة والابتكار وحرية المستهلك في اختيار خدمات المنصات الرقمية العالمية، فإن أي نهج تنظيمي مرن جديد يمكن أن يستند إلى مراقبة في الوقت الفعلي للأنشطة فضلاً عن تدابير علاجية هادفة وتناسبية ومسبقة تنفذ في الوقت المناسب، حسب الاقتضاء. وينبغي للهيئات التنظيمية أن تدعم الابتكار والنماذج الجديدة للأعمال ومنح التراخيص التي تسهل توفير النفاذ بتكلفة ميسورة إلى الخدمات الصحية والمؤسسية والتعليمية المقدمة عبر المنصات الرقمية والاستثمار فيها، خاصة مع تكيف العالم مع الجائحة الصحية الحالية والتعافي منها.
- **مدونات السلوك (الطوعية والقابلة للإنفاذ):** في المجالات الهامة مثل إدارة المحتوى على الخط عبر المنصات الرقمية والتصدي للتضليل الإعلامي وجودة الأخبار على الخط وحماية الأطفال على الخط، تُشجع المنصات الرقمية على اعتماد نهج قائم على النتائج، وينبغي للهيئات التنظيمية أن توجه هذه المنصات وتدعمها طوال كامل عملية استحداث

المدونات وتنفيذها وإنفاذها. وبالمثل، ينبغي لجهود وسائل الإعلام ومحو الأمية الرقمية والتوعية أن تكون مركزية لمواجهة التحديات التي تحوم حول الخدمات والتي تنشأ عن التحول الرقمي.

- **تحديث خطط الطوارئ الوطنية:** توفير وتنفيذ خطط الطوارئ يعمل على تحسين التأهب للكوارث وعملية صنع القرارات خلالها. وتعد هذه الخطط من الأدوات الرئيسية للتحسب للأحداث المستقبلية غير المتوقعة وآثارها السلبية وينبغي أن تركز على المناطق الحضرية والريفية على السواء من خلال نهج متعدد التكنولوجيات. والتعاون الثنائي والإقليمي والدولي ضروري لضمان استمرارية العمال والخدمات العامة ولدعم جهود التعافي الوطنية. وينبغي لصانعي السياسات التأكد من أن هذه الخطط، إذا لم تكن كذلك بالفعل، تعالج حالات الطوارئ الصحية وكذلك الكوارث المادية.
- **الإصلاحات في مجال إدارة الطيف:** يجب أن يتسم مديرو الطيف بالقدرة على الاستجابة في الوقت المناسب وتوفير الطيف للتطبيقات اللاسلكية في الوقت والمكان المطلوبين فيه بأسهل ما يمكن، مع منح مستعملي الطيف والمبتكرين المرونة اللازمة لتقديم الخدمات التي تحقق أكبر الفوائد. ومن شأن وجود إطار لمنح التصاريح يتسم بالرشاقة والمرونة باستخدام نُهُج محايدة من حيث التكنولوجيا والخدمات أن يمكن مستخدمي الطيف من نشر المعدات بسرعة وبسلاسة وتطوير شبكاتهم. وضمان توفير طيف غير مرخص كاف يدفع بالابتكار والاستثمار في طائفة من التكنولوجيات التي بوسعها أن تكمل الشبكات وتدعمها وتوسع من النفاذ إلى النطاق العريض بتكلفة زهيدة. وفي حين أن الإصلاح التنظيمي لأغراض جلب أنظمة وخدمات راديوية جديدة إلى الأسواق يشكل هدفاً نبيلاً، فإنه ينبغي أيضاً أن تركز الإصلاحات في مجال الطيف على ضمان توفير النفاذ إلى خدمات النطاق العريض بتكلفة ميسورة للمناطق والسكان الذين يعانون تقليدياً من انعدام الخدمات أو شحها.

التعاون عبر القطاعات، والتعاون عبر الحدود، ومشاركة الجميع

ستعني زيادة عولمة الأسواق وطمس الحدود القطاعية التقليدية أن التعاون والتعاضد على الصعيد الدولي وفيما بين الحكومات أساسيان من أجل التأكد من أن بوسع أطرنا التنظيمية التكيف مع التحديات التنظيمية الجديدة والناشئة والاستجابة لها.

وقد بدأت السياسات العامة في تغيير تركيزها من قطاع وحيد على الاقتصاد والمجتمع مدعومة بالتحول الرقمي. وتتعرض الهيئات التنظيمية وواضعي السياسات لضغوط متزايدة من أجل التواصل مع النظراء والأطراف الفاعلة في جميع القطاعات الاقتصادية من أجل الاستفادة من التحول الرقمي كمحرك للتنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والجيل الخامس من التنظيم التعاوني المدعوم بمبادئ تنظيمية صلبة سيزيد من اليقين الذي يعد عنصراً أساسياً إذا ما قدر للتنظيم الاستمرار في جذب الاستثمارات وتعزيز الابتكار الذي لا يزال حتى الآن يحدد الاقتصاد الرقمي.

ومن ثم، فإننا نرى أن المجالات التالية ضرورية لنجاح التعاون والاستجابة فيما يتعلق بالتنظيم.

- **قدرات قانونية من أجل إجراء مشترك:** من المرجح أن تكون نتائج التنظيم التعاوني مفيدة وفعّالة وتكون قد قتلت بحثاً مع عدد أقل من النتائج السلبية غير المقصودة، وذلك عندما تستند إلى عمليات قانونية وأطر وصلاحيات مؤسسية سليمة. وتعد مذكرات التفاهم أو ما شابهها من الترتيبات الملزمة مفيدة بشكل خاص في إضفاء الطابع الرسمي على أسس التعاون وتحديد الأدوار والآليات والنتائج المتوخاة من هذا التعاون. ويمكن لهذه الأطر أن تعالج ليس فقط التعاون المحلي بين القطاعات، ولكن التعاون الإقليمي والدولي لمعالجة القضايا العابرة للحدود بشكل أكثر فعالية.
- **توحيد الجهود المشتتة حول سبب مشترك وتنسيق الإجراءات ومضاعفة نتائج المستهلكين والأعمال:** لهيئة تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور محوري في تيسير النفاذ إلى الموارد في حالات الطوارئ (مثل الطيف الترددي وعرض نطاق الإنترنت ونشر المعدات والتشارك في البنى التحتية)، غير أن لها دور أيضاً في مواصلة التنسيق مع قطاعات مثل الصحة والحكم المحلي والتعليم والشؤون المالية لتولي مسؤولية تدبير احتياجات المواطنين ودعم النهج الخاصة بجميع قطاعات الحكومة لتحقيق التحول الرقمي.
- **دمج الأساليب العصرية لتشخيص القدرات التنظيمية والمؤسسية للوكالات** من شأنه أن يمكنها من صقل تحديد أهدافها بطريقة تتسم بالمرونة والتجاوب للاستجابة للحالات المتوقعة للتغيرات التكنولوجيا والخدمات الجديدة على حد سواء، فضلاً عن حالات الطوارئ الاستثنائية مثل الأوبئة. وإدارة المخاطر والتخطيط ومراقبة تنفيذ اللوائح التنظيمية إضافة إلى مراجعة وتقييم أثر هذه اللوائح على الأسواق الرقمية والاقتصاد وكيفية تنفيذ السياسات العامة، يجب أن تشكل جميعها آلية مؤسسية تتجاوز الاعتبارات السياسية قصيرة الأجل، بحيث تتمتع الأطر التنظيمية تلك بالقدرة على التنبؤ بها والاستدامة بمرور الوقت فضلاً عن تشكيل قاعدة صلبة كمنطلق لتوحيد الموارد العامة واستخدامها بصورة أفضل.
- **إقامة منصات للحوار بشأن الموضوعات الرئيسية:** عند تصميم أطر قابلة للاستمرار للدعم التنظيمي للحلول التكنولوجية القائمة على الصناعة، يجب أن تنخرط الهيئات التنظيمية في عملية لتبادل المعلومات فيما بين قطاعات

الصناعة وبين الصناعة والوكالات الحكومية وجهات أخرى مثل وكالات حماية البيانات وحماية المستهلكين. والتنسيق الاستراتيجي إلى جانب والانخراط المحلي والدولي بين الهيئات التنظيمية ووكالات إنفاذ القانون من شأنه أن يفضي إلى تحسين إنفاذ التنظيم وزيادة المنافع للمستهلكين.

- ينبغي أن تسخر **الأدوار الجديدة للرابطات التنظيمية** (RA) قدرات هذه الرابطات في تعزيز تنمية الأسواق الرقمية على الصعيدين الوطني والإقليمي مع وضع سيناريوهات للاستجابة لحالات الطوارئ في المستقبل بكافة أنواعها. والتعاون وتبادل المعلومات والأفكار والخبرات فيما بين الهيئات التنظيمية وكذلك فيما بين الرابطات التنظيمية، ينبغي تعزيزه بشكل أكبر وتوجيهه نحو التآزر والتنسيق على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك في مجالات إدارة الطيف والتجوال الدولي المتنقل وتنظيم المنصات الرقمية.
- **التعاون الدولي:** الحوار الدولي الفعّال ضروري لتمكين التعلم فيما بين البلدان فضلاً عن استكشاف حلول سياساتية مشتركة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويجب أن تضاعف المنظمات الدولية جهودها للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتقديم خدمة منصفة لمجتمع دولي يعج بالمصالح والحقائق المختلفة وإن كانت مترابطة فيما بينها. ويجب تنفيذ ترتيبات التعاون الدولي بشفافية وكفاءة واستغلالها كأدوات تكافؤ تسمح بازدهار الأسواق الرقمية الوطنية.